



# ويبو

A/43/INF/7

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٧/٩/٢١

## المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

### جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات الثالثة والأربعون

جنيف، من ٢٤ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧

الويبو - العقد المنصرم وما بعده

من إعداد الأمانة

- ١- كانت الويبو منذ عشر سنين مضت، أي في سنة ١٩٩٧، أمام عالم في تحوّل جذري وسريع - من الآثار العميقة للإنترنت في الاتصالات والتجارة والثقافة إلى الخارطة المتغيرة لاقتصاد عالمي معتمد على المعارف أكثر من أي وقت مضى.
- ٢- وكان التحدي الذي واجهته المنظمة وقيادتها الجديدة الحرص على أن تواكب الويبو في تطورها ذلك التحول وأن تستفيد من الفرص المتاحة على أحسن وجه. وكان من الحيوي بالنسبة إلى المنظمة أن تحافظ على دورها كناقل للتغيير الإيجابي وتعزّزه بما يسمح لأصحاب المصالح فيها باستكشاف محيط الملكية الفكرية شديد التغيّر واستغلاله.
- ٣- ووضع المدير العام آنذاك المبادئ والأهداف التي من خلالها سعى إلى حفز المنظمة وتقوية كفاءتها كأداة تمكن من إدراك احتياجات الدول الأعضاء وتطوير تطلّعاتها والاستجابة للاحتياجات العاجلة لأوساط الملكية الفكرية عبر العالم.

٤- ويبحث هذا العرض العام تلك الأهداف وتحقيقتها على مرّ العقد المنتهي.

ويذكر في مقدمتها ما يلي:

- مساءلة وشفافية عالية - استطاعت الدول الأعضاء بالإمام بالعمليات المالية في المنظمة والاطلاع بأكبر قدر ممكن على تخطيط سياساتها وأنشطتها وتنفيذها والإسهام فيها.
- وتفاعل وحوار أثنى - إشراك جميع هيئات أصحاب المصالح في الويبو في مناقشة القضايا الجوهرية ذات الأهمية الأساسية على اختلافها مثل سرعة التغير التكنولوجي وتطوير إطار نظام الملكية الفكرية الدولي والقضايا المستجدة ذات الاهتمام العالمي.
- ومنهج أكثر تنظيماً وتركيزاً بالنسبة إلى تطوير البنى التحتية الوطنية في مجال الملكية الفكرية إذ كوّنت المنظمة استجابتها لتلبية الاحتياجات الوطنية الخاصة وركزت على الأهداف الجوهرية الحاسمة مثل تنمية الموارد البشرية وبناء مؤسسات عديدة ودائمة بغية إرساء الأسس المتينة لمسار التغيير المستمر.
- وعمل مكثف وثابت لردم الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والحرص على أن تكون البلدان كلها مجهزة للانتفاع بنظام الملكية الفكرية لتحويل القدرات الوطنية الإبداعية والابتكارية إلى أصول تساهم في النمو الاقتصادي المستديم وتعزيز المكانة في السوق العالمية الأخذة في الاتساع.
- وجهود معززة لحماية الملكية الفكرية عن طريق الدفع قدماً بالعمل على التصدي لظاهرة التقليد والقرصنة التي تهدد الدول في استقرارها الاقتصادي.
- وتكامل أكبر مع الشركاء خارج المنظمة مما يمكن من تحسين استجابة المنظمة لاحتياجات الأمم المتحدة ومؤسساتها وسائر المنظمات الحكومية الدولية ودوائر المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.
- وأمانة أكثر تمثيلاً وأحسن تأهيلاً تسعى إلى توفيق أكبر بين الأصول الجغرافية للموظفين وللمنظمة التي تخدمها والحرص على أن يكتسب موظفوها المهارات اللازمة لضمان التدرج المفيد للمسؤوليات وأن يصفقوا تلك المهارات.

٥- لقد كرّست السنوات العشر الماضية في الويبو للسعي إلى بلوغ تلك الأهداف مع ما تطرحه من تحديات وما تأتي به من مجازاة. وأمام التنوع الشديد لأصحاب المصالح في الملكية الفكرية والتباين أحياناً في أولوياتهم وتطلعاتهم، اقتضى ذلك البحث عن الحل الوسط وسلك السبيل الأسلم نحو الأهداف المشتركة والنجاح الجماعي.

٦- وفي تعزيز المساءلة والشفافية، كانت الخطوة الأولى توضيح عمليات الويبو وكان إرساء منهج جديد واستراتيجي في وضع البرنامج والميزانية بالاعتماد على النتائج المرتقبة، اعتباراً من الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، عاملاً مركزياً في ذلك النجاح. وخضع فيما بعد التركيز على العمليات المالية للمنظمة وميزانيتها ومراقبتها للتحسين والتنقيح بشكل مستمر وتدرجي من خلال إجراءات الفحص الداخلي والمشاورات الخارجية واستعراض أفضل الممارسات في المجال. ونتجت عن كل ذلك بنية تنظيمية جديدة تشمل سمات كثيرة منها تقارير سنوية عن الأداء مقترنة بمؤشرات محددة ووظائف إدارية

داخلية معززة بما في ذلك وظيفة المراقب، وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة التي تعمل في سياق يحكمه ميثاق التدقيق الداخلي الجديد، ولجنة لاستعراض العقود وشعبة معنية بالمشتريات والعقود. وطلبت أيضا باستمرار من جهات خارجية إسهاماتها ومشورتها من خلال مشاورات أكثر تنظيماً مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بصياغة البرنامج والميزانية والعمل مؤخرًا على إنشاء لجنة خارجية جديدة للتدقيق.

٧- وبذلت جهود كبرى على تلك الشاكلة أيضا لترشيد الإدارة في المنظمة. وتم تنفيذ عملية للإصلاح الدستوري وتعزيز البنية العامة في سنة ١٩٩٨ من خلال إنشاء أربع لجان دائمة من أجل توصيل إسهامات الدول الأعضاء. وتبع ذلك أيضا إنشاء هيئات أخرى تساعد على رسم السياسة العامة في المجالات الرئيسية، ومنها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد، وآخرها اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

٨- وأفضت تلك المبادرات إلى إنجازات مهمة. فقد حدث تقدم كبير في المناقشات حول وضع جدول أعمال للتنمية في الويبو. وكان الاتفاق الحاسم حول ٤٥ اقتراحا ثمرة النقاش الذي دام أكثر من ثلاث سنوات تجادلت فيه الدول الأعضاء حول مختلف الجوانب الإنمائية في الملكية الفكرية. وقد تحققت تلك النتيجة الناجحة إلى حد كبير بفضل السفير تريفور كلارك، الممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة في جنيف ورئيس اللجنة المؤقتة، لما تحلى به من حكمة وقدرة على الإقناع فتألق بدوره في توجيه تلك المناقشات. ولا بدّ من الإقرار أيضا بالدور الحاسم الذي أدته حكومتا الهند وسنغافورة بتنظيم اجتماعين حول الموضوع وفي مواعيد مناسبة مما ساعد المتفاوضين على فهم وجهات نظر الغير والتقدم نحو مواقف متقاربة. وكان هذا النقاش في حد ذاته تطورا مهما جدا بالنسبة إلى أوساط الملكية الفكرية في العالم. فقد أتاح فرصة للتفكير في محيط الملكية الفكرية الحالي والنظر في سبل ووسائل بديلة لضمان عمل النظام بطريقة منصفة وعادلة حتى تتاح فوائده لجميع المنتفعين. ويشاد أيضا بالمشاركة الفعالة للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا النقاش وبإسهاماتها المفيدة.

٩- وأحرز تقدم ملحوظ أيضا في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وهناك قبول متزايد بضرورة إسهام نظام الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار والإبداع في السياق التقليدي، وهناك أيضا إقرار بوجود خصائص مميزة لأنظمة المعارف التقليدية تدل على أن أشكال مكيّفة أو جديدة من الحماية قد تكون ضرورية. ثم إن الإقرار الفعلي والقانوني للمعارف التقليدية في نظام البراءات يجري تعزيزه بغية الحد من احتمال منح البراءات بشكل تعسفي.

١٠- وكانت تلك المبادرات وغيرها التي اتخذت خلال السنوات العشر الأولى موجهة نحو ضمان التحضير والتنفيذ الناجحين للأنشطة الأنسب بالنسبة إلى الدول الأعضاء حتى تكون أقرب ما يمكن من احتياجاتها وانشغالاتها الحالية وبآمالها من أجل المستقبل. وهو مستقبل لا يمكن أن يقوم إلا من خلال تعزيز التضامن فيما بين أصحاب المصالح، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها الملكية الفكرية في تحديد السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي، كما أشار إلى ذلك المدير العام في خطاب قبول تعيينه في بداية قيادته للمنظمة حين شدّد على أن "تطبيق برنامج الويبو للتعاون الإنمائي والسهر على تعزيز أثره ضروريان لخدمة مصالح كل الدول الأعضاء، المتقدم منها والنامي".

١١- ومن أجل توليد ذلك التضامن وتوطيده داخل المنظمة، كان الهدف هو فهم متطلبات كل دولة عضو على حدة بغية تزويد كل واحدة منها باستجابة مخصصة لانشغالاتها الخاصة بها. وقد تطلب

ذلك زيادة كبيرة في قدرات المنظمة كي تستجيب للطلب المحدد والمتنوع على المساعدة من أعضائها الذين زاد عددهم بسرعة.

١٢- وكان من الأهداف الرئيسية إذكاء الوعي بالمزايا التي يتيحها نظام الملكية الفكرية وتعزيز النفاذ إليها. ولذلك الغرض، تم التشديد أكثر على الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية بغية تمكين البلدان والأفراد من تحويل مواردهم الإبداعية إلى أصول اقتصادية والعمل بالتالي على تكوين الثروات وتحقيق الازدهار. وفي هذا الصدد شقت العديد من المجالات الجديدة للبلدان النامية والبلدان المنقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وكان من بينها قضايا الاقتصاد والسياسة العامة المتعلقة بأنظمة الملكية الفكرية، والصناعات الإبداعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التنمية عن طريق الابتكار. وأنشئ مكتب للانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية بغية العمل بانتظام في تلك المجالات.

١٣- ويؤدي واضعو السياسات دورا حيويا في إرشاد تطور نظام الملكية الفكرية ونموه في الدول الأعضاء. ولذلك، فقد كان التركيز أكبر على دعم واضعي السياسات وإسداء المشورة إليهم حول القضايا المعنية بالسياسة العامة. وكان التركيز بصورة خاصة على مساعدتهم من أجل الاستفادة من هوامش المرونة المتاحة في ظل نظام الملكية الفكرية الدولي ودعم تطوير استراتيجيات وطنية بشأن الملكية الفكرية وتعزيز الحوار الأقليمي حول القضايا التي تخص البلدان النامية والبلدان المنقلة إلى نظام الاقتصاد الحر وإطلاق مشروعات بحثية تجريبية واسعة النطاق حول الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية. والهدف المنشود هو الحرص على أن يكون واضعو السياسات مؤهلين لإحداث التوازن السليم بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح الجمهور عامة عند اتخاذ قرارات حاسمة بشأن نظام الملكية الفكرية.

١٤- واستحدثت أيضا أدوات ترمي إلى إذكاء الوعي بنظام الملكية الفكرية لدى المبدعين ومؤسسات البحث والشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الإبداعية. وأعدت برامج تدريبية هادفة ونفذت في مجالات متنوعة مثل التفاوض بشأن التراخيص التكنولوجية وصياغة طلبات البراءات وتسويق التكنولوجيا المشمولة بالحماية. واستمر تطوير الموقع الإلكتروني المخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة على الإنترنت، وتواصل إعداد أدوات جديدة لفائدة الصناعات الإبداعية لتمكينها من الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بفعالية.

١٥- وتم التركيز أيضا على عدد من القضايا الأخرى في الوحدات المتخصصة. وكان من بينها المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وعلوم الحياة والإدارة الجماعية لحق المؤلف والإنفاذ. وخضعت البنية الداخلية للمنظمة لتغييرات تدريجية بغية التصدي لتلك القضايا المحددة الملحة أو ذات وقع محتمل وواسع النطاق على الدول الأعضاء.

١٦- وبذلت تلك الجهود بموازاة مع العمل الذي أنجزته المكاتب الإقليمية لفائدة البلدان النامية بغية تعزيز البنى التحتية الوطنية للملكية الفكرية بواسطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وأعدت خطط عمل وطنية التركيز لتنظيم تلك الأنشطة بما يناسب كل دولة عضو. وخلال السنوات القليلة الماضية، وقع التركيز بصورة خاصة على مجالين حاسمين في مجال البنى التحتية الوطنية للملكية الفكرية. وأولهما زيادة المساعدة الرامية إلى تحديث الأنظمة الإدارية لمكاتب الملكية الفكرية بما في ذلك توقعات حجم الطلب على الخدمات وتخصيص الموارد على أحسن وجه وشؤون الموظفين. وثانيهما هو مواصلة برنامج إقامة أنظمة الأتمتة في مكاتب الملكية الفكرية مما يساعدها بقدر كبير على تقديم خدمات الملكية الفكرية بشكل أحسن وفعالية أكبر.

١٧- وتم إسناد تلك الجهود في مجال تكوين الكفاءات بأنشطة أكاديمية الويبو العالمية. وقد أنشئت الأكاديمية في سنة ١٩٩٨ وهي لم تقتصر على إتاحة التدريب التقليدي المباشر بل استهدفت أيضا التعليم عن بعد باعتباره أكثر وسيلة فعالية من حيث التكلفة لنقل المعارف في مجال الملكية الفكرية. ودورها التمهيدي والمجانية التي انطلقت لأول مرة في سنة ١٩٩٩ باللغة الإنكليزية وضمت ١٥٠ متعلما عن بعد صارت تلقن الآن بسبع لغات والتحق بأخر دوراتها حوالي ٦٧٠٠ متعلم عن بعد، فبلغ عدد الطلاب المستفيدين من هذه الخدمة حوالي ٧٠٠٠٠ طالب. وتضاف إلى مقرر الأكاديمية الإلكتروني دورات جديدة ومتخصصة وغير مجانية. أما البرامج الأخرى التقليدية فتشمل دورات تخصصية جامعية وأخرها هو البرنامج التنفيذي لقطاع الأعمال الذي لقي نجاحا كبيرا.

١٨- وسعت الويبو إلى توطيد العمل مع المجتمع المدني سعيا منها إلى الوفاء بما وعدته من تفاعل أكبر فيما بين أصحاب المصالح. وينبع ذلك من الاعتقاد بأن نشر الوعي بمزايا الملكية الفكرية وقدرتها على إثراء حياتنا هي وسيلة فعالة للتخلص من الانشغالات وطرد الأفكار المغلوطة حول نظام الملكية الفكرية ككل. وتعميق فهم العلاقة بين الملكية الفكرية ومجتمعنا المعتمد على المعارف أكثر فأكثر وإدراك تحديات الملكية الفكرية الناتجة عن تسارع سلسلة الابتكار المبهر، كل ذلك أساسي لتطوير نظام الملكية الفكرية على نحو صحي وفعال وإرساء محيط أكثر أمنا ونضجا وتشجيعا لمبتكري ومبدعي المستقبل.

١٩- وكان تحديد يوم ٢٦ أبريل/نيسان لتخليد اليوم العالمي للملكية الفكرية رمزا لذلك السعي إلى أساليب جديدة وفعالة لمخاطبة الجماهير. وفي جهودها الرامية إلى تعميم رسالتها على جمهور أوسع، اتخذت المنظمة العديد من المبادرات شملت إعداد سلسلة من المنشورات الهادفة والمفيدة وإنشاء موقع متعدد اللغات وحائز للجوائز، وكل ذلك هدفه هو تعزيز مكانة الويبو من خلال معلومات سهلة المنال وميسرة القراءة حول نظام الملكية الفكرية ودور المنظمة في العمل من أجله وصونه.

٢٠- وكان من بين الأهداف الحيوية العمل على تعزيز الأنشطة الرئيسية المنجزة في إطار معاهدات الويبو للحماية العالمية والتي لا تزال من أكبر مصادر إيرادات المنظمة - إذ حققت ٢٦٨ مليون فرنك سويسري تقريبا في سنة ٢٠٠٦. وخلال السنوات العشر الماضية، استفادت تلك العمليات من مكاسب كبرى في الفعالية بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات. وشهدت سنة ٢٠٠٢ مثلا أول إيداع إلكتروني كامل لطلب براءة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبحلول السنة الماضية كان حوالي ٥٧ في المائة من الطلبات قد أودعت بتلك الوسيلة كليا أو جزئيا. ورحب أيضا المنتفعون بنظام مدريد مؤخرا بإضافة إمكانية التجديد عبر الإنترنت إلى خدمة التسجيل الشبكي التي كانت متاحة من قبل.

٢١- وعلى الصعيد الداخلي، أصبحت الآن مكاتب خدمات الحماية العالمية مؤتمتة بالكامل مما يجعل تلك الأنظمة ذات كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وقيمة مضافة عالية. وقد ترجمت تلك المكاسب في الفعالية إلى تخفيضات في الرسوم، وهو عامل إضافي في استقطاب المنتفعين. وتراجعت رسوم الإيداع الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تدفع للويبو بحوالي الثلث منذ سنة ١٩٩٨ لقاء طلب عادي، وقد استفاد مودعو الطلبات من البلدان الأقل نمواً من تخفيض بنسبة ٧٥ في المائة من الرسوم الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات وتخفيض بنسبة ٩٠ في المائة من رسوم التسجيل الأساسية بناء على نظام مدريد.

٢٢- وكل تلك الجهود الرامية إلى جعل إجراءات الإيداع والتسجيل أكثر فعالية ويسرا وأقل تكلفة وأكثر أمنا ومرونة، فضلا عن مقتضيات الاقتصاد العالمي القائم أكثر على المعارف، أفضت إلى زيادة متواصلة في الانتفاع بخدمات الويبو للحماية العالمية. وفي السنوات العشر الماضية، ارتفعت إيداعات

الطلبات الدولية بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات من ٥٥ ٠٠٠ في سنة ١٩٩٧ إلى أكثر من ١٤٥ ٠٠٠ في سنة ٢٠٠٦. وتضاعف العدد السنوي للطلبات المودعة بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٤. ومن المرتقب أنه سيتضاعف ثانية في غضون ٦ أو ٧ سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، تبين إحصاءات صدرت مؤخرا أن الإيداعات من البلدان النامية تواكب بصورة عامة النمو الإجمالي في معاهدة التعاون بشأن البراءات، في حين شهدت بعض البلدان زيادة حادة في الطلبات بلغت في إحدى الحالات ٥٦ في المائة مما يدل على تزايد مستمر في ما يطلق عليه "خارطة الابتكار".

٢٣- وقطعت أشواط كبيرة نحو الهدف الرامي إلى زيادة العضوية في نظام مدريد والانتفاع به. وتسارع النمو في التسجيلات بانضمام الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية إلى بروتوكول مدريد. وقد كادت التسجيلات السنوية تتضاعف منذ سنة ١٩٩٧، إذ ارتفعت من ١٩ ٠٠٠ إلى ما يزيد على ٣٧ ٠٠٠ السنة الماضية.

٢٤- وقدمت الويبو خدمات أخرى لأصحاب المصالح في نظام الملكية الفكرية. وعلى سبيل المثال، كانت السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت التي أطلقتها الويبو ويطبّقها مركز الويبو للتحكيم والوساطة، جزءا من منهج جديد وأكثر مرونة لتنظيم عالم سريع التغير وإتاحة حل عملي ومقبول لمشكلة عاجلة تهدد بعواقب واسعة النطاق وقادرة على إحداث أضرار وخيمة بالنسبة إلى مالكي العلامات. وأودعت لدى الويبو سنة ٢٠٠٦ حوالي ١ ٨٢٣ منازعة بناء على السياسة الموحدة، أي بزيادة بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بسنة ٢٠٠٥، فبلغ بذلك عدد القضايا المودعة منذ إنشاء هذه الخدمة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ ما يعادل ١٠ ١٧٧ قضية. وقد تمت تسوية عدد هائل من تلك القضايا إذ بلغت نسبتها ٩٧ في المائة. وتستفيد من إجراءات الويبو لتسوية المنازعات أعداد متنوعة من المستخدمين ويأتي الأطراف في المنازعات من ١٣٧ بلدا. وتشمل الخدمات الأخرى المتاحة لأعضاء الويبو مجموعة القوانين المتاحة إلكترونيا، وهي مجموعة فريدة من نوعها متاحة على الإنترنت وتتيح إمكانية البحث في قوانين الملكية الفكرية. وهناك أيضا قاعدة بيانات تضم الطلبات والتسجيلات بناء على أنظمة لاهاي ومدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، وتتيح هي أيضا إمكانية البحث في النصوص كلها.

٢٥- وتحقق نجاح ملحوظ أيضا في أنشطة وضع القواعد والمعايير التي تتدرج في صلب اختصاصات المنظمة، مما يدل على تزايد أهمية الملكية الفكرية وارتقاء مكانتها على الساحة الدولية. وتشمل تلك النجاحات وثيقة جديدة لاتفاق لاهاي في سنة ١٩٩٩ تتيح وسائل تتسم بمرونة وفعالية أعلى من حيث التكلفة وبسهولة الاستخدام لحماية النماذج الصناعية، واعتماد معاهدة قانون البراءات في سنة ٢٠٠٠ لترشيد الإجراءات وتبسيطها للحصول على الحماية بموجب البراءات والمحافظة عليها وجعل تلك الإجراءات أكثر فعالية من حيث التكلفة، ودخول معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٢ فأرستا الإطار القانوني لصون مصالح المبدعين في الفضاء الإلكتروني وتسهيل إبداع المصنفات وتوزيعها ومراقبتها في المحيط الرقمي، واعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات في سنة ٢٠٠٦ وهي معاهدة تتناول أساسا الجوانب الإجرائية لتسجيل العلامات وترخيصها وإرساء مستوى متكافئ لجميع الفاعلين الاقتصاديين في هذا القطاع. ويلاحظ عموما أن قاعدة المعاهدات في المنظمة اتسعت في مسار من التكيف التدريجي مع الواقع التقني المعاصر الجديد.

٢٦- وشمل ذلك التكيف تعزيز التضامن فيما بين الدول في مواكبة التواجد المتزايد لقضايا الملكية الفكرية على الساحة الدولية والأهمية المتعلقة على الملكية الفكرية كعملة المستقبل. وتجلّى ذلك في

الرغبة في الانضمام إلى الآخرين في بلوغ الأهداف المشتركة مما أفضى إلى ارتفاع العضوية في معاهدات المنظمة. ومنذ نهاية ١٩٩٧، انضم ١٨ عضواً جديداً إلى اتفاقية الويبو و٢٨ إلى اتفاقية باريس و٣٦ إلى اتفاقية برن و٤٣ إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات و٥٢ إلى بروتوكول مدريد. ويؤدي الالتزام الثابت بالقواعد والمعايير الدولية دوراً مركزياً في عمل الويبو. وحالات الانضمام ضرورية لتعزيز نظام الملكية الفكرية وضمان استقراره وهي تمكنه من التطور مما يتيح لأصحاب المصالح إطاراً معروفاً يمكن العمل فيه.

٢٧- وبالنسبة إلى التزامات المتعلقة بالأمانة ذاتها، فقد تركز العمل على مجالات شملت الموارد البشرية والرعاية الصحية وتطوير المسار المهني والعدل الداخلي ورعاية الموظفين، وصحب ذلك العمل إنشاء إدارات أو وحدات جديدة وإعادة تنظيم الإدارات أو الوحدات القائمة بغية الإشراف على الوظائف الرئيسية. ويتواصل التقدم نحو مقر مبنى موحد الذي ابتدئ سنة ١٩٩٨ بشراء قطعة أرضية لتشييد مبنى إضافي جديد وشراء المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وسيفضي ذلك إلى تحسين الفعالية في عمليات المنظمة وتوفير الحيز للنمو الرشيد. وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافي في الأمانة، فهناك الآن ٩٦ بلداً ممثلاً في موظفي المنظمة البالغ عددهم حالياً ٨٦٨ موظفاً.

٢٨- وماذا عن المستقبل؟ فبينما تسعى المنظمة إلى توطيد إنجازات العقد الأخير وتوسيع وقعها وتعزيزه كمركز لنظام الملكية الفكرية الدولي، تطرح عدة قضايا ذات اهتمام خاص.

٢٩- وفي فترة السنتين المقبلة على سبيل المثال، سيتعين تعزيز فوائد الأنشطة المتعلقة بالتنمية وفعاليتها، وتكثيف الجهود من أجل بناء توافق للآراء وإحراز مزيد من التقدم في مجال وضع القواعد والمعايير، وتعزيز فعالية خدمات الحماية العالمية وقابلية النفاذ إليها، ومواصلة تعزيز الأنظمة الإدارية في المنظمة.

٣٠- وعند تناول مسألة التنفيذ الفعال للاقتراحات المتفق عليها والناجمة عن المناقشات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، يمكن للمنظمة الاستناد إلى عدد من المبادرات التي أخذتها في السنوات القليلة الماضية. ومن بينها تعزيز الأنشطة الرامية إلى النهوض بالانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية ومساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وعلى الاستفادة من هوامش المرونة التي يتيحها الاتفاق وتوسيع الفرص للبلدان كي تحقق مكاسب اقتصادية من أصولها الفكرية.

٣١- وستواصل الويبو استرشادها بالدول الأعضاء وفي الوقت ذاته استنباط مشروعات وأنشطة ابتكارية وتخطيطها من أجل تعزيز قدرات مختلف القطاعات من أجل الانتفاع بنظام الملكية الفكرية بفعالية. وستسعى إلى تنويع أدواتها العملية ومشروعاتها واستهداف مجموعات محددة عبر العام حسب احتياجاتها ومصالحها الخاصة. وسيظل التحليل الاقتصادي لمختلف الخيارات السياسية في مجال الملكية الفكرية عنصراً مركزياً في تحسين فهم التفاعل بين الملكية الفكرية والتنمية وإرشاد واضعي السياسات في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، تدرس بعمق مجموعة من قضايا السياسة العامة التي تشغل واضعي السياسات بغية إيجاد سبل ملائمة للانتفاع بنظام الملكية الفكرية دعماً لسائر الأهداف السياسية مع مراعاة الالتزامات الدولية وهوامش المرونة في مجال الملكية الفكرية.

٣٢- وسيظل تعزيز البنى التحتية الوطنية للملكية الفكرية من أولويات المنظمة. ويمكن أن تتيح خطط العمل وطنية التركيز الأساس النظري لمنهج يركز على تكوين الكفاءات الوطنية في مجال

الملكية الفكرية في مجالات معرفة وضمن جداول زمنية محدّدة. وينبغي أن يكون الهدف هو ضمان إحراز تقدم ملموس في التصدي للقضايا الحاسمة في البنية التحتية للملكية الفكرية للبلاد المعني في غضون فترة زمنية محدودة. وسيقتضي ذلك إتاحة برامج للمساعدة المخصصة تتضمن مؤشرات أداء متينة يمكن الاعتماد عليها لقياس التقدم المحرز بدقة.

٣٣- ومن المجالات الرئيسية في التعاون الإنمائي تكوين الكفاءات الوطنية والإقليمية وتعزيزها لأغراض التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية. وحتى يستطيع البلد الانتفاع بنظام الملكية الفكرية على أكمل وجه، لا بدّ من تكوين مهنيين ووكلاء مطلعين وفاعلين ومختصين في مجال الملكية الفكرية. ومن الضروري إذا التركيز أكثر على تحديث مؤسسات التعليم والتدريب في مجال الملكية الفكرية. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة برامج التعاون المباشر لأكاديمية الويبو العالمية ومن خلال تكثيف الجهود الرامية إلى إقامة علاقات التعاون والاتصال بين مؤسسات التعليم والتدريب من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٣٤- ولا بدّ أيضا من تعميق التفاهم المتبادل فيما بين الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية. ولا يمكن السعي إلى نقاش فعال ومثمر حقا ما لم يدرك كل الفاعلين في مجال الملكية الفكرية الضغوط والقيود التي يعمل في ظلها كل واحد منهم. وعلى الساحة الدولية التي تنتوع فيها الأصوات المشاركة، يجب أن تظل قنوات الاتصال مفتوحة دائما كي يتسنى التطلع إلى إحراز تقدم حقيقي نحو مستقبل أكثر إنصافا وانسجاما.

٣٥- وتناقش المنظمة حاليا العديد من القضايا التي ترى فيها الدول الأعضاء كلها أهمية والتي لا تعلّق عليها كلها الأولوية ذاتها. ومن المهم أن تناقش تلك القضايا في جو من التوافق الخلاق، وبدلا من تشبّث كل طرف بشروط ومتطلبات صارمة، يمكن للدول أن تضيفي في حوارها القدر الكافي من المرونة كي تستطيع تخطي العراقيل والصعوبات التي لا بدّ من التصدي لها في كل نقاش دولي. وذلك هو ما يحدث حاليا في النقاش حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، لعل ذلك الجو ذاته يسود في كل مجالات عمل الويبو.

٣٦- وتناقش في الويبو أيضا قضايا أخرى قادرة على إثراء نظام الملكية الفكرية الدولي بما يعود بالنفع على جميع المشاركين، ولكن بعضها يقتضي أحيانا عملا طويل الأمد. وينبغي بذل جهود حثيثة من أجل تيسير التقدم في تلك القضايا المهمة بزرع روح جديدة مثلا في النقاش حول قانون البراءات الموضوعي. ومن الضروري العمل على وضع خطة استراتيجية أولية بشأن تطور نظام البراءات في المستقبل كي يظل مخلصا للدور الذي أنشئ من أجله، ألا وهو "تيسير" الابتكار والإبداع والإسهام في تمكين كل الأمم والأفراد.

٣٧- وينبغي أيضا تكثيف الجهود للتقدم في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور وفي عملها الرائد في استكشاف العلاقة بين الملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ويتيح ذلك العمل الغزير والمفصل أساسا متينا لبناء توافق الآراء السليم في هذا المجال.

٣٨- وفي مجال العلامات وحق المؤلف، هناك مجال كبير وحاجة إلى مواصلة تطوير القواعد والمعايير الدولية. وقد حدّدت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية بعض المجالات بعينها لأغراض مواصلة تطوير القانون الدولي بشأن العلامات



والرسوم والنماذج. وسيقتضي ذلك كله بحثًا معمقًا. وفي مجال حق المؤلف أيضا، ستستفيد الدول الأعضاء من العمل المتواصل حول القضايا المتعلقة بالقواعد والمعايير.

٣٩- ومن الأولويات الأخرى استمرار الالتزام الجدي بالقضايا التي تتناولها اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاد. وإذا لم تطبق تدابير الإنفاذ فقد نظام الملكية الفكرية الدولي مغزاه المتمثل في مكافأة المبتكرين والمبدعين عبر العالم. وتتقدم اللجنة الاستشارية خطوة خطوة نحو إيجاد حلول دائمة للمسائل المعقدة المطروحة.

٤٠- وضمن الأنشطة التي لا تزال على جدول أعمال المنظمة إدخال تحسينات على جودة أنظمة التسجيل الدولية وفعاليتها من حيث التكلفة وسهولة النفاذ إليها. وسيتعين اتخاذ مجموعة من التدابير بما فيها ترشيد إجراءات العمل واعتماد آليات أكثر صرامة لمراقبة الجودة وتنظيم الموظفين لمواكبة تغيّر جغرافيا الطلب والتعاقد مع جهات خارجية على النحو المناسب والاعتماد المكثف على تكنولوجيا المعلومات الحديثة. وسيكون ذلك ضروريا للتصدي لتطلعات المنتفعين بأنظمة التسجيل إلى خدمات ثابتة وعالية الجودة.

٤١- ويكتسي تعزيز الإجراءات التنظيمية والإدارية باستمرار أهمية أساسية بالنسبة إلى المنظمة. وينبغي العمل بفعالية على متابعة مختلف المبادرات الجارية والمبادرات المقترحة على السواء. ويذكر منها تنفيذ التدابير المتعلقة بتحسين إدارة الأداء والتوظيف الهادف وتطوير المسار المهني والتوفيق بين الموظفين والأهداف الاستراتيجية للويبو. وسيكون تنفيذ النظام المقترح الرامي إلى إعادة تنظيم الإجراءات الإدارية الكبرى بإنشاء أنظمة مؤتمتة ومتكاملة من أهم العناصر في تلك الجهود. وستعلق أهمية حاسمة على إرشادات الدول الأعضاء عامة حول تلك المسائل.

٤٢- وخالصة التحليل أن مستقبل نظام الملكية الفكرية يعتمد على التزام المشاركين فيه. ولضمان تطوره على نحو سليم وبناء، لا بدّ أن تأتي المصلحة الفردية بعد الصالح العام. ولا يمكن لهذا النظام التضامني أن يبقى إلا إذا أزهرت كل فروعه وحصلت على الغذاء الذي تحتاج إليه.

[نهاية الوثيقة]